

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة

A/42/491  
9 September 1987  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISHالدورة الثانية والأربعون  
البند ١٠٤ (جيم) من جدول الأعمال المؤقت\*مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤ - ١	أولا - مقدمة .....
٤	٣٦ - ٥	ثانيا - التطورات الرئيسية في حالة اللاجئين في افريقيا منذ تموز/يوليه ١٩٨٦ .....
١٠	٥٠ - ٢٧	ثالثا - الاجراء المتخذ متابعة لأعمال المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا ....
١١	٣٣ - ٣١	الف - حالة المساعدة المستمرة والإضافية المقدمة الى اللاجئين والعائدين من أجل تنفيذ برامج إغاثتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم (أنشطة مخطط بها استجابة للفقرة الفرعية ٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢) .....

المحتويات (تابع)

الصفحة    الفقرات

١٣	٤٠ - ٣٤	باء - حالة المساعدة المستمرة والاضافية المقدمة الى اللاجئين والعائدين من أجل تنفيذ برامج إغاثتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم (أنشطة مطلق بها استجابة للفقرة الفرعية ٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢) .....
١٤	٤٦ - ٤١	جيم - استجابة المانحين .....
١٦	٥٠ - ٤٧	دال - استخدام موارد الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة الى المشاريع الإنمائية المتملة باللاجئين في افريقيا .....
١٧	٦٠ - ٥١	رابعاً - الاستنتاجات .....

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٢٢/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، أكدت الجمعية العامة من جديد المبادئ والتوصيات الواردة في الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، المعقود في جنيف في تموز/يوليه ١٩٨٤ (A/39/402) ، المرفق الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٨٤ . وطلبت الجمعية من الامين العام أن يواصل ، بالتشاور والتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ، ومع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، رصد متابعة المؤتمر وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وذلك عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - وقد أوضح اعلان المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا أن مهمة رعاية اللاجئين والتماس الحلول لمشاكلهم هي محل الاهتمام الدولي تمثيا مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية . وقد سلم الاعلان بأن وضع اللاجئين يشكل مسؤولية عالمية للمجتمع الدولي وأكد على ضرورة مشاركة جميع أعضاء هذا المجتمع مشاركة عادلة في تقاسم الاعباء ، أخذا في الاعتبار على نحو خالص حالة أقل البلدان نموا . وأكد الاعلان على ضرورة تعزيز التعاون الدولي تجنباً لحدوث تدفقات جديدة من اللاجئين ووجوب إرساء الأوضاع الاساسية التي تيسر عودة اللاجئين الطوعية الى اوطانهم . وعندما تكون العودة الطوعية غير قابلة للتحقيق فعلا أو غير ممكنة ، فينبغي تهيئة الظروف داخل بلد اللجوء لتوطين اللاجئين مؤقتا أو ادماجهم في المجتمع ومشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها .

٣ - وينص برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا على أن تكون برامج التوطين موجهة نحو التنمية وعندما يكون ذلك ممكنا يجب أن تكون مرتبطة بالمشاريع الانمائية الاقتصادية والاجتماعية القائمة أو المخططة للمنطقة المقيمة او الكبيرة . وسلم برنامج العمل بأن كثيرا من البلدان الافريقية المشتركة في رعاية اللاجئين أو إعادة إدماج العائدين في مجتمعاتها في حاجة الى مداهم بالمساعدة اللازمة بغية تدعيم هياكلها الاساسية الاجتماعية والاقتصادية . وأشار البرنامج الى وجوب أن تأتي هذه المساعدة مضافة الى البرامج الانمائية الأخرى والآن تكون على حساب تلك البرامج . ووصف البرنامج الاعددة الثلاثة التي ينبغي لعملية توفير المساعدة أن تجرى فيها كما يلي : (أ) وجوب

توفير الاغاثة والرعاية والاعالة لسد الاحتياجات العاجلة للاجئين في حالة الطوارئ ؛  
(ب) وجوب مواصلة الحلول الطويلة الأجل مثل عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن او  
توطينهم في بلدان اللجوء ؛ (ج) تقديم المساعدة التقنية والراسمالية للبلدان التي  
تمنح حق اللجوء للاجئين والى البلدان التي ترحب بعودة العائدين اليها .

٤ - وقد قدم هذا التقرير امتثالا لذلك القرار .

### ثانيا - التطورات الرئيسية في حالة اللاجئين

#### في افريقيا منذ تموز/يوليه ١٩٨٦

٥ - عرقلت المعوقات الاقتصادية الحرجة المستمرة التي يواجهها العديد من بلدان  
اللجوء بالاضافة الى ما حدث في بعض المناطق من نزاعات مدنية مستمرة أو عدم استقرار  
الجهود المبذولة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين وعرضت للخطر الحلول الاطول أجلا  
المتمثلة في عودة اللاجئين الى اوطانهم أو توطينهم المحلي .

٦ - وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت بعض التطورات الايجابية التي حدثت في عام  
١٩٨٥ والمسجلة في تقرير الامين العام (انظر الوثيقة A/41/572 ، الفرع ثانيا) ففي  
عام ١٩٨٦ وبداية عام ١٩٨٧ . وقد سهلت وأكدت مفاوضات الامم المتحدة لشؤون اللاجئين  
العودة الطوعية للاثيوبيين والاوغنديين والتشاديين الى اوطانهم في حين عاد آخرون من  
تلقاء انفسهم الى اوطانهم بدون أية ترتيبات رسمية .

#### شرق افريقيا

٧ - يعود السلم ببطء الى اوغندا . ومع ذلك لا تزال شمة ظلال من عدم التيقن في  
المناطق التي تقع في شمال البلد . وقد أعاقت هذه الحالة تدفق السلع والخدمات  
المرسلة الى برنامج العائدين وإن كان الأمل معقودا على توقف حدوث الحوادث التي  
حدثت في الماضي . وتتمثل البرامج في جنوب غربي أوغندا أساسا في إصلاح المرافق  
والهياكل الأساسية الحيوية . كذلك أعاق إغلاق الحدود المشتركة المتقطع بين كينيا  
وأوغندا ، عقب تبادل اتهامات بغرض تدابير تجارية تقييدية والقيام بعمليات  
تخريبية ، تدفق الموارد من كينيا الى المواقع . ومن المرجح أن يتحسن الموقف في  
المستقبل القريب نتيجة للمحادثات الاخيرة التي جرت بين الحكومتين .

٨ - وقد أشاعت عمليات الطرد الأخيرة للأجانب المقيمين بشكل غير قانوني من جانب كل من الحكومتين الكينية والتنزانية جوا من الخوف والقلق بين اللاجئين/ولتمسي اللجوء . وفي كلتا الحالتين أعيد عدد من اللاجئين المعترف بهم وملتسمي اللجوء الحقيقيين الى بلدان منشئهم ضد رغباتهم ، مما يشكل ترحيلا لهم . وقد نجح تدخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وقف طرد اللاجئين . ويجري وضع آليات بين الحكومات المعنية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكفالة عدم تأثير ذلك على اللاجئين/ولتمسي اللجوء في المستقبل .

٩ - وحتى منتصف حزيران/يونيه ١٩٨٧ بلغ العدد المقدر للاجئين/ولتمسي اللجوء من موزامبيق في البلدان المجاورة ما يلي :

٢٢٧ ٧٠٠	ملاوي
٤٠ ٠٠٠	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٦ ٠٠٠	زامبيا
٧٠ ٠٠٠	زمبابوي
٦ ٠٩٠	سوازيلند
١٥٠ ٠٠٠	جنوب افريقيا

١٠ - أعيد عدد من ملتسمي اللجوء الموزامبيين في ملاوي وزامبيا ، ومعظمهم أعضاء في شهود يهوه ، الى قراهم الواقعة في أوطانهم في مقاطعتي غازا وماپوتو بدعم كامل من حكومة موزامبيق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وبحلول منتصف حزيران/يونيه ، كان قد تم نقل حوالي ١ ٦٠٠ لاجئ كانوا مؤقتا في مأوى خارج عاصمة مديرية تيتي وتم جمع شملهم مع أسرهم .

١١ - ويعرض النزاع المدني المستمر الباعث على عدم الاستقرار مستقبل برامج العودة الطوعية والعائدين في مقاطعة تيتي للخطر بشكل جاد . وفي وقت الابلاغ تعرض مخيمات للاجئين في بنغا ومواتيزي لهجمات عديدة من قبل الشوار سببت خسائر في الأرواح وتلفا في الممتلكات .

#### السودان

١٢ - أظهرت الحالة في السودان بعض دلائل التفاؤل التي لم يكن أقلها التخفيض الملحوظ في أعداد اللاجئين نتيجة العودة التلقائية المنظمة الى الوطن بين كل فئة

من الفئات الرئيسية الثلاث . ففي جنوب السودان تستمر العودة الى اوغندا بمعدل منتظم ، عاد فيها حوالي ٢٥ ٠٠٠ لاجئ في النصف الاول من عام ١٩٨٧ . وما يزال الاهتمام بالاستيطان شديدا بين اللاجئين ال ٧٠ ٠٠٠ الباقين . وما تزال هناك اعداد كبيرة من اللاجئين الذين استقروا تلقائيا في السودان .

١٣ - وفي شرق السودان تواصل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة حوالي ١٠٥ ٠٠٠ لاجئ وصلوا اخيرا بالاضافة الى ١٢٢ ٠٠٠ لاجئ من المجموعة التي استقرت من قبل . وفي خلال عام ١٩٨٦ تم توفير منازل أكثر دواما ل ٤٠ ٠٠٠ لاجئ من اللاجئين الذين وصلوا اخيرا وينبغي ان يبدأ العمل في وقت لاحق من عام ١٩٨٧ لإعداد أربع مستوطنات ريفية جديدة ينبغي ان تستوعب حوالي ١٠ ٠٠٠ لاجئ من اللاجئين الذين وصلوا اخيرا .

١٤ - وقد وجهت حكومة السودان مرارا انتباه مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي الى الاحتياجات الكبيرة في المناطق المتأثرة باللاجئين ، وخصوصا المناطق التي يوجد بها كثير من اللاجئين الذين استقروا تلقائيا . وقد أيد رئيس الوزراء في خطابه الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ التوصيات التي وضعتها في آذار/مارس ١٩٨٦ البعثة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة . وفي إطار تلك التوصيات ، تم التوصل الى اتفاق في المفاوضات التي أجريت مع البنك الدولي والسلطات السودانية لادراج عنصر اللاجئين في البرنامج الزراعي المخطط للبنك الدولي في شرق السودان . وسيطلب عنصر اللاجئين موارد اضافية ستساعد مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمعها . وسيكون للمساعدة التي يقدمها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي من خلال توفير الاموال بمقتضى المادة ٢٠٤ من اتفاقية لومي الثالثة مدخلات هامة أيضا في شرق السودان - وخصوصا في تعزيز قطاعي الصحة والتعليم . وبشكل أكثر تواضعا ، بدأت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج مساعدة في المناطق المتأثرة باللاجئين كي تقدم مساعدة موقوتة أينما كانت هناك حاجة اليها ولومل الفترة حتى يمكن ان يقوم آخرون بتنفيذ التدابير الرئيسية للمساعدة الانمائية التي تشعب هذه الاحتياجات واحتياجات أكبر .

#### جيبوتي

١٥ - وخفض عدد اللاجئين في جيبوتي الى حوالي ١٣ ٥٠٠ لاجئ بحلول منتصف عام ١٩٨٧ نتيجة لعودة اللاجئين الى اوطانهم . وقد كمل الان نقل اللاجئين من موقف على صبيح الى موقع الدخيل الأمر الذي يكفل القيام على نحو فعال بتقديم مساعدة شاملة لجميع اللاجئين هناك . وعقب مناقشات مع الحكومة ، سيجرى تعداد في وقت لاحق للقيام على وجه

الدقة بتحديد عدد اللاجئين الباقين ، واحتياجاتهم المختلفة للتوصل الى حل دائم .  
وخلال فترة الابلاغ قامت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوطين ما مجموعه ١٠٨  
لاجئ من جيبوتي في بلدان أخرى . كما قامت ، بالتعاون الوثيق مع حكومتها جيبوتي  
واثيوبيا ، في الفترة بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ومنتصف عام ١٩٨٧ بتسهيل العودة  
الطوعية لحوالي ٣ ٢٠٠ لاجئ الى اثيوبيا حيث يتلقون الان ، بوصفهم عائدين ، مساعدة  
مناسبة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين للاندماج في مجتمع منشأهم . وما تزال  
هذه العودة مستمرة .

### الصومال

١٦ - وفي الصومال اتخذ عدد من الاجراءات الايجابية خلال العام الماضي ساعد في  
إعطاء زخم لانشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .  
فأولا ، تم بغض اتفاق مع الحكومات المعنية تنظيم عودة طوعية لعدد من اللاجئين  
الذين كانوا يقيمون في منطقة غيدو في الصومال تمكين اللاجئين من العودة الى مسقط  
رأسهم في قراهم الواقعة في منطقة سيدامو في اثيوبيا . وقد عادت المجموعة الاولى  
التي تبلغ ٢٠٩ من اللاجئين الى اثيوبيا في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وبمعدل يبلغ  
حوالي ٥٠٠ لاجئ كل شهر ، عاد حتى منتصف عام ١٩٨٧ ما زاد في مجموعه عن ٢ ٧٥٠ لاجئا .  
وقد أوقف مستوى نهر ضوة عمليات العودة مؤقتا ، ولكن من المنتظر بدءا من شهر  
آب/أغسطس ١٩٨٧ ، أن يبلغ معدل عدد العائدين حوالي ١ ٠٠٠ شخص شهريا . وحتى الان بلغ  
عدد اللاجئين ، الذين قدموا طلبات للعودة الطوعية الى اوطانهم ما يزيد على ٧ ٠٠٠  
لاجئ .

١٧ - ثانيا ، تم التوصل الى اتفاق مع حكومة الصومال للاضطلاع باحصاء جديد لعدد  
اللاجئين يجري على مرحلتين : الاولى ، تم فيها إكمال مسح جوي لشتى المخيمات ،  
سيعقبه مسح أرضي . وينبغي أن تتوفر النتائج الاولى في وقت لاحق من هذا العام .  
ومتى اكتملت عملية الاحصاء الجديد هذه ، فسيتمكن الاضطلاع باستعراض لاحتياجات المساعدة  
الاطول أجلا .

١٨ - ثالثا ، تم التوصل الى اتفاق مع البنك الدولي لتقييم وتنفيذ مشروع توطيـن  
محلي لحوالي ١ ٠٠٠ أسرة من اللاجئين في منطقة فورجانو . وجرى توقيع مذكرة تفاهم في  
هذا الشأن في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، نص فيه على عناصر التعاون بين البنك الدولي  
ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد وافق البنك الدولي أيضا على النظر في  
التعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في مشروع ثان في الصومال ، يقع هذه

المرة في منطقة حيران . ومن المتوقع أن تصل هناك في المستقبل القريب بعثة تسبق عملية التقييم . كذلك تم التوصل الى اتفاق مع مانج شنائي للتخطيط لمشروع إنمائي في منطقة كوريولي ، التي يوجد بها حوالي ٤ ٠٠٠ لاجئ .

#### اثيوبيا

١٩ - استمر تدفق السودانيين الى اثيوبيا في عام ١٩٨٧ . ويبلغ عدد الاشخاص المسجلين في مستوطنة ايتانغ ١٣٣ ٠٠٠ شخص . وقد تم حتى حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، استيعاب حوالي ٣١ ٠٠٠ لاجئ في مستوطنة تقع في منطقة ردمّة كيغا . وقد زاد الان تدفق جديد من اللاجئين بدأ في نيسان/ابريل ١٩٨٧ اتجه الى أسوما ، في منطقة ولّقا ، عن ١٩ ٨٠٠ . وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة طارئة الى اللاجئين في هاتين المنطقتين . وعقب ذهاب بعثة تقنية مشتركة بين الحكومة ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين يجري وضع الخطط اللازمة للتوطين الاطول أجلا . وفي عام ١٩٨٧ أولي اهتمام خاص لتحسين السوقيات والطرق والمياه والمرافق الصحية البيئية والصرف وتحسين المواقع أو توسيعها وفق ما تقتضي أنشطة اللاجئين المؤدية الى الاعتماد الذاتي المادي . ويبلغ عدد الأسر التي استقرت حتى الان في منطقة هذا المشروع البستاني النموذجي بمستوطنة ايتانغ ، الذي قام بتنفيذه الاتحاد اللوشرى العالمي ١ ٠٠٠ أسرة .

٣٠ - ولا يزال يجري تقديم المساعدة الفوشية والتأهيلية المناسبة للعائدين طواعية الى اثيوبيا باشراف مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في منطقتي هرر وسيدامو . وقد وجهت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء لتقديم مساعدة محدودة الى العائدين من اثيوبيا في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، قيمتها ١٠,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ويشمل هذا البرنامج أيضا تقديم المساعدة الى العائدين الطوعيين في اقليم اريتريا .

٣١ - واستمر الجفاف في منطقة هرر خلال فترة الابلاغ هذه مما دفع الحكومة الى توجيه نداء آخر في نيسان/ابريل ١٩٨٧ من أجل المساعدة الانسانية الدولية . وتركزت المساعدة التي قدمتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الى حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ مستفيد على توفير الاغذية التكميلية ، والرعاية المحية والمياه لمناطق متفرقة بشكل واسع في الاوغادين حتى نهاية آذار/مارس ١٩٨٧ . وبعد ذلك استخدمت سلسلة السوقيات في المنطقة لتقديم مساعدات انسانية أخرى . ويجري تقديم فوائد وخدمات حيوية في قطاعات المياه والصحة والسوقيات ذات الصلة الى الحكومات حتى نهاية عام ١٩٨٧ في اطار

مشروع تقوم دائرة الجامعة العالمية لكندا بتنفيذه من أجل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبالتعاون مع اليونيسيف بالعمل حاليا مع حكومة اثيوبيا لوضع برنامج املاحي وانمائي طويل الاجل .

#### الجنوب الافريقي

٢٢ - على الرغم من الاضطرابات التي حدثت في جمهورية جنوب افريقيا في السنوات الثلاث الماضية ، وفرض حالة طوارئ شديدة القسوة في طول البلاد وعرضها ، فلم يحدث حتى الان تدفق لاجئين رئيسي الى البلدان المجاورة بالنطاق الواسع الذي حدث عقب ثورة سويتو منذ ١٠ سنوات مضت . وقد تم اجلاء المئات القليلة من اللاجئين الذين هربوا الى بلدان بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند وموزامبيق المجاورة ، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الى بلدان افريقية اخرى في وسط وشرق افريقيا . وقد استقر عدد قليل خارج القارة حيث ذهبوا اساسا الى امتراليا وامريكا الشمالية وبلدان الشمال .

٢٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعادة حوالي ١ ٠٠٠ لاجئ زمبابوي طواعية من بوتسوانا الى اوطانهم . ومن المأمول فيه أن تختار الاغلبية العظمى من اللاجئين الـ ٢ ٨٠٠ الباقين أيضا العودة الطوعية بوصفها أنسب حل دائم لمشكلتهم .

٢٤ - وبالنظر الى حالة المنطقة دون الاقليمية المضطربة ومشكلة لاجئها المتعاضمة ، أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فرقة عمل للجنوب الافريقي لرصد الحالة على أساس مستمر وللمساعدة في القيام على الصعيدين القطري ودون الاقليمي باعداد خطط استعداد لحالة الطوارئ فيما يتعلق باللاجئين .

#### المشاريع والحلول الأخرى

٢٥ - كما تم إيجازه في الفقرات السابقة ، ستؤدي بعض المشاريع إلى إيجاد حلول فيما يتعلق بجزء من السكان اللاجئين على الأقل ولكن للأسف ما زالت الاغلبية الساحقة تعتمد على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي للحصول في المستقبل المنظور على المساعدة المادية ولتلبية الاحتياجات من الاغذية . وما زال هناك في عدد من الحالات الكثير مما ينبغي إنجازه لاسيما فيما يتعلق بوضع جاريات غذائية مشبعة للتغلب على حالات النقص التغذوي التي قد تظهر بين فئات اللاجئين الأقل

مناعة ، من الذين قضاوا سنوات عديدة في المخيمات . وفيما يتعلق بتشجيع المزيد من اللاجئين على التوصل إلى الاكتفاء الذاتي ، وذلك من خلال المشاريع الصغيرة الزراعية والمدرة للربح كلما أمكن ذلك .

٢٦ - وما زالت العودة الاختيارية إلى الوطن هي أفضل الحلول الدائمة . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ أتمت المفاوضات مكتبا في تشاد وشرعت في برنامج لتقديم المساعدة لمجموعة من العائدين المخطط لعودتهم والذين بلغ عددهم ٧٠ ٠٠٠ شخص بما فيهم أولئك الذين كانوا قد وصلوا من قبل عقب انتهاء موسم الزرع في سنة ١٩٨٦ . والهدف المنشود من هذا البرنامج المخطط لفترة تسعة أشهر والذي تم مناقشة المجتمع الدولي من أجله في آذار/مارس ١٩٨٧ ، هو تكميل برامج الإنعاش الفوري القائمة وتشجيع عودة اللاجئين من البلدان المجاورة . وتقيم المجموعتان الكبيرتان من اللاجئين التشاديين في جمهورية افريقيا الوسطى ، وقد عاد منها أكثر من ١٧ ٠٠٠ لاجئ خلال النصف الاول من سنة ١٩٨٧ ، وفي السودان وقد عاد منها في الفترة نفسها ١٥ ٠٠٠ لاجئ .

ثالثا - الاجراء المتخذ متابعة لأعمال المؤتمر  
الدولي الثاني المعنى بتقديم  
المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا

٢٧ - نظرا للدور الخاص الذي تؤديه منظمة الوحدة الافريقية في متابعة أعمال المؤتمر وللمهام المنوطة بمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج الانمائي في تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل ، طلب الامين العام من هاتين المنظمتين الاستمرار في مساعدته حسب الضرورة ، في رصد الحالات المختلفة للاجئين في افريقيا ، ورصد استجابة المجتمع الدولي في تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين واحتياجات البلدان المضيفة . ويقدم هذا التعاون والدعم عن طريق لجنة التوجيه التي أنشئت أصلا لإنجاز الأعمال التحضيرية للمؤتمر وهي تتألف من ممثلين عن المنظمات الثلاث ومن وكيل الامين العام للمسائل السياسية الخاصة ممثلا للامين العام .

٢٨ - ولقد اجتمعت هذه اللجنة في ست مناسبات ، اثنتان منها في الفترة المشمولة في التقرير السابق (A/41/572) وقد شكلت ، محفلا مفيدا للغاية يمكن المنظمات المعنية من تنسيق سياساتها واجراءاتها لدى تنفيذ البرامج والمقترحات الصادرة عن المؤتمر .

٣٩ - وسعت اللجنة في عملها إلى تشجيع كافة الجهات المعنية على جعل المساعدة المقدمة للاجئين جزءا لا يتجزأ في الواقع من عملية التنمية . فالمعونة والرعاية والاعالة المقدمة في حالات الطوارئ أساسية ويجب الاستمرار في تقديمها . ولكنه من الضروري أيضا لضمان حلول دائمة ، حث اللاجئين والعائدين على المساهمة التامة في عملية التنمية وذلك ببناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية لبلدان الاستيطان فمن الضروري جدا أن تعود جميع المشاريع الانمائية المصممة لمساعدة البلد المضيف بالفائدة لا على اللاجئين والعائدين فحسب بل وعلى المواطنين في المجتمعات المجاورة .

٣٠ - وما زالت تتخذ الاجراءات من قبل الامين العام ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج الانمائي لضمان وضع ترتيبات مناسبة من أجل تأدية تلك المسؤوليات الخاصة .

الف - حالة المساعدة المستمرة والإضافية المقدمة الى اللاجئين والعائدين من أجل تنفيذ برامج إغاثتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم (أنشطة مطلق بها استجابة للفقرة الفرعية ٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢)

٣١ - وكما هو مبين في الفقرة الفرعية ٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧ ، فقد كانت إحدى غايات المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا "النظر في الحاجة المستمرة للمساعدة بغية القيام ، حسب الضرورة ، بتقديم مزيد من المساعدة إلى اللاجئين والعائدين في افريقيا من أجل تنفيذ برامج إغاثتهم وإعادة تأهيلهم وتوطينهم" .

٣٢ - وقد اعتبرت المساعدة المشار اليها في الفقرة الفرعية المذكورة أعلاه متمشية مع نوع المساعدة التي تقدمها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار برامجها التقليدية . والبرامج الاضافية العشرة المحددة والتي تبلغ تكاليفها ١٠,٩ من ملايين الدولارات الأمريكية مخصصة لجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير وسوازيلند .

٢٢ - ولسوء الحظ ، شهدت نهاية ١٩٨٤ ومطلع ١٩٨٥ حالة طوارئ رئيسية في أنحاء كثيرة من افريقيا بسبب ظروف المجاعة والجفاف . وقد أثرت هذه الظروف على اللاجئين والسكان المحليين ، كما أوجدت ، في عدد من الحالات ، مجموعات مكانية جديدة مشردة تهم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعتبر حاجتها إلى المساعدة حاجة ماسة . واستمرت بعض ظروف الازمة طوال عام ١٩٨٥ ، وعام ١٩٨٦ وحتى في عام ١٩٨٧ . وتمكنت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من تقديم المعونة لهؤلاء المحتاجين وللبلدان التي كانوا يقيمون فيها ، ولكن تعين عليها أن تفعل ذلك إلى حد ما على حساب برامجها العامة ، وعن طريق تأخير تنفيذ مشاريع المؤتمر الدولي الثاني المقدمه تلبية للفقرة الفرعية ٥ (ب) من قرار الجمعية العام ١٩٧/٣٧ .

باء - حالة برنامج المساعدة المقدمة لتعزيز الهياكل الاساسية الاجتماعية والاقتصادية لتمكين البلدان المضيفة من تحمل عبء معاملة الاعداد الكبيرة من اللاجئين والعائدين (أنشطة مخطط بها استجابة للفقرة الفرعية ٥ (ج) من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٧)

٢٤ - وفقا لتوصيات المؤتمر والجمعية العامة ، يقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بدور مركز التنسيق لتقديم المساعدة التقنية للمشاريع المصممة من أجل تعزيز الهياكل الاساسية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان اللجوء ، أو بالنسبة للعائدين ، لبلدان المنشأ وتستهدف تلك المساعدة أيضا تيسير الحلول الدائمة من أجل اللاجئين و/أو العائدين بتشجيع مساهمتهم في عمليات التنمية المحلية والاقليمية والوطنية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي مسؤول عن رصد وتشجيع وتنسيق وتمويل - عند توفر الموارد - المشاريع المندرجة في هذه الفئة . ولكنه من الهمية البالغة أيضا أن تُضمن الحكومات في البرامج القطرية ، مشاريع تستفيد منها الاقاليم كما يستفيد منها الافراد ومن بينهم العائدون واللاجئون .

٢٥ - ويجب النظر في مشاكل اللاجئين في الاطار الشامل للحالة الاقتصادية الحرجة التي تمر بها البلدان الافريقية كما يجب ايجاد حلول دائمة بالنسبة للعائدين والبلدان المضيفة وذلك في اطار البرامج الشاملة للانتعاش وإعادة التاهيل والتنمية . ويتجلى هذا في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والثلاثين (قرار الجمعية العامة د١-١٣/٢ مرفق ١ حزيران/يونيه

١٩٨٦). ولقد أكد البرنامج ضرورة التعجيل بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا بالإضافة إلى ضرورة قبول المجتمع الدولي تقاسم العبء المتصل برعاية وإعالة اللاجئين وتكاليف إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين في هذه القارة . ويتم في الوقت الحالي إيجاد بعثات لتقييم الاحتياجات في كل من اثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ، ويقوم البرنامج الانمائي بتنظيم هذه البعثات بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، لإقامة سلسلة من المشاريع الانمائية المرتبطة بوجود اللاجئين وببرامج الانتعاش الاقتصادي الوطنية .

٣٦ - إن الحلول الطويلة الاجل المتعلقة بأحوال اللاجئين التي توضع وتنفذ خارج اطار خطط البلد المضيف لإعادة التاهيل والانتعاش والتنمية ، معرضة في الظروف الاقتصادية القاسية السائدة في افريقيا لأن تكون باهظة التكاليف وذات مفعول قصير المدى . وينبغي ربط تلك الحلول بأولويات التنمية الوطنية وبالخطط والقدرات الوطنية لتيسير تعبئة الموارد اللازمة ولاستخدامها استخداماً رشيداً على أتم وجه ممكن .

٣٧ - ويسهم البرنامج الانمائي إسهاماً تاماً في تنفيذ ومتابعة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وليستمر في إيلاء الاهتمام اللازم إلى الاحتياجات الانمائية المتمثلة باللاجئين وذلك عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد التي عهد بها إلى البرنامج الانمائي .

٣٨ - ويتولى منسقوا الأمم المتحدة المقيمون في كل عاصمة ، بالدرجة الأولى ، مسؤولية تحقيق تلك الاهداف . وهم يحوارهم المتواصل مع الحكومات المعنية والهيئات المانحة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ، يثيرون الاهتمام بالحاجة الخاصة إلى ربط انتعاش اللاجئين والحلول المتعلقة بهم بعملية التنمية .

٣٩ - وسوف يستمر برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المساعدة في تنسيق الانشطة الانمائية المتمثلة باللاجئين . إلا أن المسؤولية الاساسية والمبادرة هما من الامور التي تقع على عاتق الحكومات الافريقية نفسها . ومن هذا المنظور يشكل التعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة عنصراً هاماً إما على الصعيد الميداني ، فتكون المشاورات وعمليات التنسيق جزءاً لا يتجزأ من اجراءات الأمم المتحدة الانمائي . وتُبدل الجهود من أجل تعزيز عملية التنسيق هذه بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة في اطار أنشطة المتابعة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين

في افريقيا . ويشتمل ذلك على بعثات مشتركة متعددة الاختصاصات من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي التي ترسل لإعداد برامج ليستفيد منها الماشدون والسكان المحليون على حد سواء . ويُعتزم أيضا وضع اجراءات يقوم المانحون ، بموجبها ، بتنسيق الاعمال فيما بين وكالاتهم المعنية بتقديم المساعدة الانسانية والانمائية بغية اعطاء الاولوية إلى احتياجات البلدان المستقبلية للاجئين وإدماج المشاريع التي يستفيد منها اللاجئون في خطط التنمية الوطنية . وبإمكان البلدان المستفيدة ادماج هذه المشاريع في خطط تنميتها الوطنية وذلك بالتنسيق بصفة وثيقة مع مؤسسات منظومة الامم المتحدة وعلى وجه الخصوص مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

٤٠ - وقد استفاد برنامج الامم المتحدة الانمائي من التعاون والخبرة في مجال اللاجئين والبرنامج الانمائي الجماهيري للمنظمات غير الحكومية ، سواء المنظمات الموجودة في القارة الافريقية أو المنظمات الدولية ، وذلك فيما يتعلق بتحديد المشاريع وتنفيذها . وستشكل الشعبة المعنية بالمنظمات غير الحكومية المنشأة حديثا في اطار البرنامج الانمائي ، أداة هامة في تعزيز قدرته على البرمجة في هذا المجال .

#### جيم - استجابة المانحين

٤١ - في ختام المؤتمر أعلنت الجهات المانحة عزمها على توجيه معظم مساعداتها المقدمة للمشاريع الانمائية المتملة باللاجئين من خلال الاليات التقليدية الثنائية لتقديم المعونة . وأعلنت حكومات متعددة لدى الادلاء ببياناتها عن تقديمها للدعم النقدي والعيني أو المبدئي من أجل المشاريع المعروضة خلال المؤتمر . وأعلنت تبرعات بلغت ١٨,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة على تغطية تكاليف برنامج مفوضية الامم المتحدة لافريقيا بما في ذلك المشاريع المقدمة تلبية لما ورد في الفقرة الفرعية ٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٧ . أما فيما يتعلق بالمشاريع المتملة بالتنمية التي قدمت تلبية للفقرة الفرعية ٥ (ج) تم الادلاء ببيانات تعرب عن الاهتمام والالتزام بما يقارب ثلث تلك المشاريع التي بلغ عددها ١٢٨ مشروعا . وبالإضافة إلى ذلك تم الالتزام في المؤتمر بما يقارب ٦,٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة ولم يحدد الميدان الذي سيخصص له في اطار البرامج الواردة تحت الفقرة الفرعية ٥ (ب) والفقرة الفرعية ٥ (ج) . وتم فيما بعد تحويل هذا المبلغ إلى الصندوق الاستثماري لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لمساعدة المشاريع الانمائية المتملة باللاجئين في افريقيا .

٤٢ - وتم الاعراب عن الامل في أن تتاح تبرعات اضافية لتمويل وتنفيذ برنامج المشاريع الانمائية المتملة باللاجئين الذي أقره المؤتمر الدولي الثاني المعنسي بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا . ويتيح هذا المؤتمر الامل في أن يتم جمع الاموال الكافية بغية تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين ولتعزيز قدرات بلدان اللجوء على استقبالهم وإعالتهم وتقديم المأوى لهم ريشما يتم ايجاد حلول دائمة من أجل مستقبلهم . ولكن للأسف ، اجتاح الجفاف والمجاعة أجزاء عديدة من افريقيا بعد مرور فترة قصيرة على المؤتمر ، مما استوجب تحويل الطاقات والموارد من المخططات المتملة بالتنمية إنقاذا للأرواح في المناطق المنكوبة ، وأنفقت في العديد من الحالات على برامج الطوارئ موارد المانحين التي كانت ستستخدم لتنفيذ مشاريع المؤتمر الدولي الثاني ، ونتيجة لذلك تباطأ التقدم في مجال تعبئة الموارد من أجل تغطية تكاليف البرامج المتملة باللاجئين .

٤٣ - وبالإضافة إلى انشغال الجهات المانحة بحالات طوارئ أخرى ، وقعت بعض البلدان المصابة ، التي ما زالت تحاول التعويض عن الاثار السيئة التي خلفها الجفاف والمجاعة ، ضحية لحالات طوارئ جديدة نجمت عن الخلافات والنزاعات المدنية . ومنذ مرور الفترة المشمولة في التقرير السابق الذي قدمه الامين العام (A/41/572) ارتفعت بشكل ملموس أعداد المشردين واللاجئين في الجنوب الافريقي لاسيما في انغولا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق .

٤٤ - وقد تأكدت الإلتزامات المتعلقة بتمويل مشاريع محددة شنائيا ، والتي حصلت كمتابعة للمؤتمر . وعلاوة على ذلك فان الامين العام ، لدى استعراضه تجاوب المانحين مع احتياجات المساعدة الانمائية في المناطق المتأثرة باللاجئين والعائدين ، على علم بعدد من الانشطة التي تمول شنائية من أجل التنمية في قطاعات ذات أولوية مثل قطاعات الانتاج الزراعي والغذائي ، وموارد المياه ، والاتصالات والصحة ، وبعض هذه المشاريع يتداخل جزئيا مع مشاريع قدمت في المؤتمر الدولي الثاني المعنسي بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا أو يعد مماثلا لها . وضمن هذه الفئة ، يمكن الاشارة أيضا إلى بعض المشاريع التي قامت بتنفيذها منظمات غير حكومية تجاوزت مساعدتها الاغاثية المقدمة في حالات الطوارئ إلى القيام بأنشطة إعادة التاهيل . وبقدر ما تهدف مثل هذه البرامج إلى تحسين الحالة الاقتصادية في المناطق التي تستضيف اللاجئين و/أو العائدين وتلبية الاحتياجات المحددة في المؤتمر بقدر ما يمكن اعتبارها من حيث الامر الواقع تطبيقا لتوصيات المؤتمر .

٤٥ - كما قامت الحكومات الافريقية في عدد من الحالات بتمويل وتنفيذ المشاريع المقدمة في المؤتمر ، إما جزئيا أو كليا ، وذلك في حال تطابق هذه المشاريع مع الاولويات الوطنية وفي حال عدم توفر موارد أخرى . وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فإن ٢٥ بالمائة من المشاريع التي قدمت في عام ١٩٨٤ هي الآن إما زائدة عن الحاجة أو أنها تحتاج إلى تنقيح جوهري كي تبقى ذات جدوى بالنسبة للاحتياجات والاولويات الحالية .

٤٦ - وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بعد أن أخذ في الاعتبار مختلف هذه الحقائق ، ورغم ضالة عدد المشاريع الإضافية التي جرى تمويلها منذ تموز/يوليو ١٩٨٦ ، فإن المجتمع الدولي قد لبى بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبشكل جزئي أو كلي ٤٥ بالمائة من احتياجات المشاريع المقدمة في المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا . وتبين هذه المشاريع احتياجات وأولويات بلدان اللجوء في ذلك الوقت . بيد أن تغير الأحوال في بعض البلدان أدى إلى تعديل اقتراحات المشاريع الاولى إلى مشاريع جديدة أو دمجها فيها ، وذلك مراعاة للتغيرات التي طرأت على الاولويات والاحتياجات . وما تحتاج إليه بعض البلدان الآن ، كما يبدو ، هو استعراض لبرامج اللاجئين كي تتطابق مع الحقائق الراهنة .

دال - استخدام موارد الصندوق الاستثماري لبرنامج  
الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة  
إلى المشاريع الإنمائية المتملة باللاجئين  
في افريقيا

٤٧ - تلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٨٤ مبلغ ٧,٦ ملايين دولار لانفاقها على المشاريع الإنمائية المتملة باللاجئين حسب توصيات اعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا . ولم يسرد إلى الصندوق الاستثماري منذ عام ١٩٨٥ أية مساهمة كبيرة .

٤٨ - وعلى هدي اللجنة التوجيهية لمتابعة المؤتمر ، استخدمت هذه الموارد ، لتمويل وتنفيذ مشاريع مختارة ولاستعراض المشاريع وتحديدها وإعدادها . وحتى هذا التاريخ ، تم إقرار ما مجموعه ٥,٦ ملايين دولار ، خصص منها مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لتحديد المشاريع وإعدادها .

٤٩ - وعلى ضوء الاولويات المحددة في برنامج العمل من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، والاولويات التي تتقيد بها حكومات البلدان المعنية ، تسارعت الخطى إلى حد كبير في الانشطة المتعلقة باستعراض المشاريع وتحديدها وإعدادها خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٧ . وحتى هذا التاريخ ، غطت موارد الصندوق الاستثماري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أربع بعثات للاستعراض في زامبيا وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة واثيوبيا ؛ وهناك بعثات أخرى قيد الإعداد . وكما ذكر في موضع سابق ، يتواجد الان في اثيوبيا فريق ثان متعدد الاختصاصات اشترك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وذلك بالتعاون مع اليونيسيف ولجنة اوكسفورد لإغاثة حالات المجاعة ، وميسهم هذا الفريق في قيام الحكومة الإثيوبية بإعداد برنامج للتأهيل والانعاش لمنطقة أوغادين فيما يتعلق بإعادة اللاجئين الاثيوبيين من جيبوتي والصومال إلى أوطانهم .

٥٠ - والقصد من "بعثات تقدير الاحتياجات" المحددة القطر هذه ، التي نسقتها وخطت لها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان الترابط والاستمرار بين أنشطة الإغاثة الانسانية وأنشطة التنمية التأهيلية في مرحلة مبكرة ، هو إيجاد سلسلة من اقتراحات المشاريع المحددة المنطقة التي تتوافق مع الاولويات والقدرات القطاعية للحكومات . وفي ذات الوقت ، ستعود المساعدة الانمائية المتكاملة الطويلة الاجل المنشودة بالفائدة على اللاجئين والعائدين والسكان سواء ، في البلد المضيف . ولتحقيق هذا يتعين على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كخطوة أولى ، في أي موقف يتعلق باللاجئين أو العائدين ، تحديد جميع قطاعات الاولويات بغض النظر عن طبيعتها . ومن ثم ، تُجرى مفاوضات مع الحكومات المعنية لتوزيع القطاعات على مختلف الوكالات حسب اختصاصاتها .

#### رابعا - النتائج

٥١ - هناك قلق واسع الانتشار ومتزايد من أن يصبح لاجئو افريقيا والعائدون فيها البالغ عددهم ٥ ملايين مشكلة منسية ما لم تبذل جهود خاصة لضمان بقاء حالتهم واحتياجاتهم تحت انظار المجتمع الدولي . إذ أن إبقاء هؤلاء اللاجئين في حالتهم الراهنة هو ليس في مصلحة أحد - فهم بلا مأوى وبلا جذور وما لديهم من أمل في المستقبل ضئيل . فلا بد من ردهم إلى قلب المجتمع - بإتاحة الفرصة أمامهم لترميم حياتهم وإقامة علاقات من جديد والإسهام لا برفاهتهم فحسب بل وفي رفاهية المجتمع الذي يعيشون فيه .

٥٢ - ولذلك يجب أن يكون هدفنا السعي بنشاط وراء حلول مستديمة . فقد أكد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا (إيكارا) أن الحل المثالي للاجئين هو لا يزال العودة الطوعية إلى الوطن ، وأن بلدان المنشأ لا تزال المسؤولة عن خلق الاحوال الاجتماعية والسياسية الضرورية التي تؤدي إلى عودة اللاجئين . وحيث لا تكون العودة الطوعية إلى الوطن مجددة أو ممكنة أنيا ، فإن برنامج عمل "إيكارا" يحض على إيجاد ظروف داخل بلد اللجوء تمكن اللاجئين من الاستيطان أو الاندماج في المجتمع بشكل مؤقت .

٥٣ - وفي هذا الصدد ، لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين دور كبير يتعين عليها القيام به في مجال تنسيق المعونات للاجئين . حقا ، إن للمفوض السامي ، الذي يعمل تحت ملطة الجمعية العامة ، وبموجب ولايته الخاصة ، مهمتان رئيسيتان فضلا عن حماية اللاجئين يتعين على المفوض السامي بذل كل جهد للبحث عن حلول مستديمة لمشاكلهم - وذلك عن طريق العودة الطوعية إلى الوطن أو الاندماج والاستيطان ثانية محليا ، وقد أيد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا بشكل واضح مواصلة المفوض السامي لهذه الجهود .

٥٤ - بيد أن الترويج للحلول المستديمة يتطلب رغبة من قبل الحكومات المعنية ليس في اتخاذ التدابير السياسية اللازمة فحسب ، بل أيضا في إنشاء برنامج انمائي يؤدي إلى طرق مشكلة اللاجئين في إطارها الانمائي . وعلى النحو الذي قبل في مؤتمر "إيكارا" ، ينبغي تقديم المساعدة التقنية والراسمالية إلى البلدان التي توفر الملجأ للاجئين وإلى البلدان التي ترحب بالعاثدين ، وذلك بقصد تسهيل استيطانهم أو اندماجهم في المجتمع . ولهذا الغرض ، ينبغي أن تكون برامج الاستيطان ذات وجهة انمائية وان ترتبط حيثما أمكن بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة والمقررة للمنطقة أو الاقليم . وقد أدرك المجتمع الدولي في مؤتمر "إيكارا" أن حالة اللاجئين هي مسؤولية شاملة للمجتمع الدولي ، كما أكد الحاجة إلى مشاركة جميع أعضائه في الاعباء بشكل منصف على أن تراعى حالة أقل البلدان نموا بوجه خاص .

٥٥ - ونظرا للدور التنسيقي المركزي الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة الانمائي ضمن منظومة الامم المتحدة بالنسبة للتنمية وروابطه الوثيقة مع المجتمعات المانحة ، عهد مؤتمر "إيكارا" إلى برنامج الامم المتحدة الإنمائي بدور قيادي في مجال تنسيق وتنفيذ ورمذ مشاريع الهياكل الاساسية المتملة باللاجئين و ذات الطبيعة الانمائية وذلك بالتعاون الوثيق مع شركائه والمانحين الآخرين .

٥٦ - بيد أن الآمال التي أشارها مؤتمر "إيكارا" لم تتحقق في ذلك الحين بسبب المجاعة والجفاف الطارئين اللذين اجتاحا أجزاء كثيرة من أفريقيا . ولحسن الحظ ، فقد انتهت حالة الطوارئ بوجه عام وتنهك الآن البلدان التي تأثرت بالآزمة بما فيها البلدان المستضيفة للاجئين ، بشكل نشط في مهمة الإنعاش والتنمية العاجلتين . ويدعو برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ إلى عهد جديد من التعاون بين أفريقيا والمجتمع الدولي لضمان تنمية اقتصادية مستمرة تعتمد على الذات . فالبرنامج يعترف صراحة بأن حالة اللاجئين والعائدين البالغ عددهم ٥ ملايين ، بالإضافة إلى الآثار السيئة التي ما برح عبء اللاجئين يفرضها على الكيان الاقتصادي الهش للبلدان المضيفة ، ما برحت مسائل ذات أولوية عليا بالنسبة لدول أفريقية كثيرة . ويدعو البرنامج إلى تنفيذ توصيات مؤتمر "إيكارا" بخطوات متسارعة .

٥٧ - وهذا ما سيتطلب من البلدان والمنظمات المانحة بذل جهود متزايدة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مختلف المشاريع المقدمة في مؤتمر "إيكارا" وكذلك لتنفيذ المشاريع الجديدة التي يمكن أن تعد استجابة للظروف المتغيرة . كما يحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير عملية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للمساعدة في حل مشاكل اللاجئين الضخمة في القارة . كما ينبغي أن تتجلى في الهياكل التي تعالج هذه القضايا صفة التكامل القائمة بين المعونات المتصلة باللاجئين والمساعدات الانمائية . ولهذا الغرض فإن تعزيز وتعجيل التنسيق والتعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النحو المتوخى في برنامج العمل سيزيد من نفع عملية إنعاش برنامج مؤتمر "إيكارا" .

٥٨ - ويبين النجاح في بعض حالات اللاجئين جدوى الصلة بين اللاجئين والتنمية كما يبين تحمس المانحين إلى المساهمة بالأموال الإضافية اللازمة . وفي البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين ، ينبغي للجهات المعنية النظر في الموضوع على وجه الاستعجال لكي يمكنوا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن تصبح جزءا لا يتجزأ من طرائق تنسيق المعونات التي أمكن تحقيقها عن طريق الفريق الاستشاري وعملية المائدة المستديرة الجديدة . وقد بينت التجربة أن برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدر أموالا إضافية للعملية أو تجلبها إليها ، وهي لا تنتقص من موارد التنمية الوطنية كما تخشى بعض البلدان .

٥٩ - وسيواصل الأمين العام بالتعاون الوثيق مع الدوائر والوكالات والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة القيام بكل ما يمكن لتعزيز الحلول المستديمة من أجل اللاجئين والعائدين . وفي هذا الصدد ، هناك حاجة إلى اتخاذ ترتيبات تعاونية أوثق تشمل برامج العائدين واللاجئين وتمنح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية الأولى عن تقديم المساعدة إلى المشاريع الإنمائية المتملة باللاجئين في حين تستمر مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة البلدان المضيفة في أفريقيا في مهمة رعاية اللاجئين وإعالتهم . ويأمل الأمين العام أن ينظر المانحون بشكل ايجابي في موضوع الإسهام بموارد إضافية ، تكون علاوة على الموارد المقدمة بموجب برامج المساعدة العادية ، وذلك من أجل المشاريع الإنمائية المتملة باللاجئين في أفريقيا .

٦٠ - وأخيرا ، يود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لمشاركته النشطة في ترتيبات المتابعة لمؤتمر "ايكارا" . كما يحيي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقدمانه من تعاون ودعم مستمرين في هذه المهمة .

-----